

Distr.: General
25 October 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 50 من جدول الأعمال

الممارسات الإسرائيلية والأنشطة الاستيطانية
التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني
وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

مذكرة من الأمين العام*

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التقرير الخامس والخمسين للجنة
الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره
من السكان العرب في الأراضي المحتلة، الذي يقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة 80/76.

* قدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة

موجز

يوثق هذا التقرير تزايد أثر المستوطنين الإسرائيليين على حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. في الجزء الرابع، يتم النظر في سياسة الحكومة الإسرائيلية الحالية في سياقها التاريخي والسياسي. ويتعلق الجزء الخامس بالممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة في الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى أيلول/سبتمبر 2023.

أولا - مقدمة

1 - أنشأت الجمعية العامة للجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة في عام 1968 بموجب قرارها 2443 (د-23). وتتألف اللجنة الخاصة من ثلاث دول أعضاء هي: ماليزيا، ويمثلها الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، أحمد فيصل محمد؛ والسنغال، ويمثلها الممثل الدائم للسنغال لدى الأمم المتحدة في نيويورك، شيخ نيانغ؛ وسري لانكا، ويمثلها الممثل الدائم لسري لانكا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، موهان بيريس، الذي يتولى الرئاسة. وتقدم اللجنة الخاصة تقاريرها إلى الأمين العام. وتُستعرض تقاريرها في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) التابعة للجمعية العامة.

ثانيا - الولاية

2 - ريثما يتم إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، فإن اللجنة الخاصة مكلفة بموجب القرار 2443 (د-23) (1968) بالتحقيق في السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان للأشخاص الخاضعين للاحتلال منذ حزيران/يونيه 1967. ويشمل ذلك الأشخاص المقيمين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتشمل ما يلي: الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وغزة؛ والجولان السوري المحتل؛ واللاجئين الذين غادروا بسبب الأعمال العدائية. واللجنة الخاصة ليست مكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها مسؤولون آخرون في الأراضي المحتلة. وتقدم اللجنة الخاصة هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 80/76 الذي يصدر كل سنتين، ويغطي الفترة من 1 أيلول/سبتمبر 2022 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2023.

3 - وإن حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة وصفها مجلس الأمن في قراره 237 (1967)، الذي اتخذ في أعقاب احتلال إسرائيل للقدس الشرقية والضفة الغربية مباشرة، باعتبارها من "حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف". وتستند اللجنة الخاصة أيضا في عملها إلى معايير والتزامات حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، واتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الإضافية ذات الصلة، وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما تلك المتعلقة بظروف الاحتلال العسكري.

4 - وكلفت الجمعية العامة كذلك، بموجب قرارها 3005 (د-27)، اللجنة الخاصة بالتحقيق فيما يلي: إنشاء المستوطنات الإسرائيلية؛ ضم إسرائيل للأراضي المحتلة منذ 5 حزيران/يونيه 1967؛ واستغلال ونهب موارد الأراضي المحتلة؛ وعمليات نقل السكان؛ ونهب التراث الأثري والثقافي للأراضي المحتلة؛ والتدخل في حرية العبادة في الأماكن المقدسة في الأراضي المحتلة. وفي القرار 3005 (د-27) أيضا، دعت الجمعية العامة إسرائيل إلى الكف عن عمليات الضم، والنشاط الاستيطاني، وتدمير القرى والمنازل، وترحيل سكان الأراضي المحتلة، وحرمان المشردين من الحق في العودة.

ثالثا - أنشطة اللجنة الخاصة

5 - وجهت اللجنة الخاصة، في إطار التحضير لبعثتها الميدانية السنوية إلى الشرق الأوسط، رسالة مؤرخة 4 أيار/مايو 2023 إلى الممثلة الدائمة لإسرائيل لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

في جنيف، تطلب فيها تعاون إسرائيل مع ولاية اللجنة الخاصة، وتطلب الوصول إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. وفي 5 حزيران/يونيه 2023، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان مذكرة شفوية إلى الممثلة الدائمة، تطلب فيها كذلك التعاون وعقد اجتماع للجنة الخاصة مع الممثل الدائم خلال مشاورات اللجنة في جنيف. ولم ترد حكومة إسرائيل على هذه الطلبات. ولم تسمح إسرائيل للجنة الخاصة منذ إنشائها في عام 1968 بالوصول إلى الأراضي المحتلة.

6 - وفي ظل عدم إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة، أجرت اللجنة الخاصة في عام 2023 زيارة ميدانية إلى مصر والأردن، قبل عقد مشاوراتها السنوية في جنيف وحضور الدورة العادية الثالثة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان. وسافرت اللجنة الخاصة إلى القاهرة لأول مرة منذ عام 2014 واجتمعت مع منظمات المجتمع المدني في غزة وممثلي الأمم المتحدة في الفترة من 8 إلى 10 حزيران/يونيه 2023، قبل السفر إلى عمان للاجتماع مع منظمات المجتمع المدني وكبار مسؤولي السلطة الفلسطينية وممثلي الأمم المتحدة في الفترة من 10 إلى 16 حزيران/يونيه 2023. وأجرت اللجنة الخاصة بعد ذلك مشاورات مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في جنيف في الفترة من 16 إلى 19 حزيران/يونيه 2023، وحضرت جلسة الحوار في إطار البند 2 من جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان في 20 حزيران/يونيه 2023.

رابعاً - السياق التاريخي والسياسي

7 - وضع هذا التقرير في صيغته النهائية بعد مرور 30 عاماً على اتفاق أوسلو الأول (أوسلو الأول) والمصافحة الشهيرة بين رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس وزراء إسرائيل، إسحاق رابين، في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض في 13 أيلول/سبتمبر 1993. وفي غياب أفق سياسي للسلام، وفي سياق أكثر الأعوام عنفاً في الضفة الغربية المحتلة منذ الانتفاضة الثانية، ينظر في هذا التقرير في السياسات الإسرائيلية في سياقها الأوسع منذ أوسلو الأول.

8 - وسرعان ما حل الخوف والعنف محل التفاوض إزاء أوسلو الأول. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1995، اغتيل السيد رابين على يد إيغال أمير، وهو طالب شريعة يهودية يبلغ من العمر 27 عاماً يعارض عملية السلام، بعد مسيرة مؤيدة للسلام في تل أبيب⁽¹⁾. ولاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 1996، مستشهدة بصحيفة "ريكورد" الليبرالية الإسرائيلية وغيرها من وسائل الإعلام، أنه "في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، ألفت أرملة رئيس الوزراء إسحاق رابين باللوم على زعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، وغيره من المحرضين اليمينيين الإسرائيليين في المساعدة على تهيئة الجو الذي أدى إلى اغتيال زوجها على يد متعصب يهودي متدين. وفي سلسلة من المقابلات التلفزيونية، ألفت السيدة رابين باللوم على البرلمان اليمينييين لإلقاءهم خطاباً عنيفاً للغاية في الكنيسة والسماح بالتحريض ضد زوجها"⁽²⁾. ولا يزال الجو الداخلي الذي يسوده الخوف والعنف والذي زرعه بنيامين نتنياهو منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، عندما قام بحملته الأولى ضد اتفاقات أوسلو، مستمراً، وقد تعاقم في عام 2023 خلال ولاية السيد نتنياهو السادسة كرئيس للوزراء.

(1) A/51/99، الفقرة 44؛ وانظر أيضا www.newyorker.com/magazine/2015/10/26/yitzhak-rabin-assassination-israel-oslo-peace-accords.

(2) A/51/99، الفقرة 48.

9 - وإن الخطاب والسياسات السامة لبعض الوزراء الإسرائيليين خلال سنوات أو سلو حفزت الممارسات الإسرائيلية التي لا تزال قائمة حتى اليوم. ففي خضم المفاوضات مع السلطة الفلسطينية في عام 1998، ألقى وزير خارجية إسرائيل آنذاك، أرييل شارون، خطاباً حث فيه شباب المستوطنين على "الإسراع والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من قمم التلال لتوسيع المستوطنات، لأن كل ما نأخذه الآن سيبقى ملكنا"⁽³⁾. وكما لاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 1999، "استجاب المستوطنون بسرعة لنداءات الوزير أرييل شارون باحتلال التلال الغربية في الضفة الغربية وتحويلها إلى نواة استيطانية جديدة"⁽⁴⁾. وولد خطاب السيد شارون حركة "شبيبة التلال" الناشئة - وهي حركة قومية متطرفة متشددة تسعى إلى إنشاء بؤر استيطانية غير قانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. وفي 23 حزيران/يونيه 2023، استحضر وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، وهو مستوطن وعضو سابق في حركة "شبيبة التلال"، رسالة السيد شارون في خطاب ألقاه في بؤرة استيطانية غير قانونية ودعا المستوطنين أيضاً إلى "الإسراع إلى قمم التلال وإنشاء بؤر استيطانية إضافية"⁽⁵⁾.

10 - وخلال فترة ولاية السيد نتياهو الأولى كرئيس للوزراء، من حزيران/يونيه 1996 إلى تموز/يوليه 1999، تعثرت عملية السلام، وانهارت لاحقاً في مؤتمر قمة السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في كامب ديفيد في تموز/يوليه 2000. وبعد شهرين، زار أرييل شارون الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة كزعيم للمعارضة في 28 أيلول/سبتمبر 2000، مما أدى إلى ما وصفته اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 2000، الذي نشر في غضون أسبوع من الزيارة، بأنه "اضطرابات عنيفة، أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وإصابات ... امتدت إلى الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة، وأيضاً إلى العديد من البلدات العربية في إسرائيل"⁽⁶⁾. وسرعان ما تحولت هذه الاضطرابات إلى الانتفاضة الثانية. وفي 3 كانون الثاني/يناير 2023، زار وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن غفير، الأماكن المقدسة في القدس في الأسبوع الأول من توليه منصبه، مما دفع إلى عقد أول جلسة طارئة لمجلس الأمن في عام 2023. وأبلغ المجلس في إحاطة بأن هذه هي الزيارة الأولى "لوزير إسرائيلي إلى الموقع منذ عام 2017"⁽⁷⁾ واعتبرت "تحريضية بشكل خاص بالنظر إلى دعوات السيد بن غفير السابقة إلى تغيير الوضع الراهن"⁽⁸⁾. وزار السيد بن غفير الأماكن المقدسة في القدس مرة ثانية في 21 أيار/مايو، وسط التوترات المستمرة⁽⁹⁾، ومرة ثالثة خلال الفترة

(3) انظر www.nytimes.com/2003/02/16/magazine/the-unsettlers.html?smid=nytcare-ios-share&referringSource=articleShare, 16 February 2003.

(4) A/54/325، الفصل الرابع عشر -باء-2.

(5) S/PV.9361، الصفحة 3.

(6) A/55/453، الفقرة 34.

(7) السفير الحالي لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، جلعاد إردان، هو الوزير (الليكود) الذي قام بالزيارة في عام 2017. وفي تقريرها لعام 2022 (الفقرتان 21 و 22)، أدانت اللجنة الخاصة سابقاً بن غفير لدخوله الأماكن المقدسة في 7 آب/أغسطس 2022 (أي قبل أن يصبح وزيراً) في اليوم الأخير من "عملية بزوغ الفجر" التي قام بها البلد، باعتباره عملاً تحريضيًا.

(8) انظر S/PV.9236، الصفحة 2. وبموجب الوضع الراهن، يسمح لليهود والمسيحيين بزيارة الحرم الشريف، ولكن يمكن للمسلمين فقط الصلاة فيه؛ واليهود يصلون عند الحائط الغربي. تتم إدارة الأماكن المقدسة من قبل الأوقاف الأردنية، ولكن يتم التحكم في الوصول إليها من قبل الشرطة الإسرائيلية.

(9) انظر www.reuters.com/world/middle-east/far-right-minister-says-israel-in-charge-during-visit-jerusalem-holy-site-2023-05-21/.

المشمولة بالتقرير، في 27 تموز/يوليه 2023 (عيد ذكرى خراب الهيكل اليهودي)⁽¹⁰⁾، قائلاً "هذا هو المكان الأكثر أهمية لشعب إسرائيل، والذي يجب أن نعود إليه ونظهر حكمنا"⁽¹¹⁾. وتلاحظ اللجنة الخاصة أن الأردن ظل وصياً على الأماكن المقدسة في القدس لأكثر من قرن، وهو دور معترف به في المادة 9 من معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن لعام 1994، وتدين محاولات السيد بن غفير المتكررة لتقويض الوضع التاريخي الراهن والتحرّض على العنف في الأماكن المقدسة في القدس⁽¹²⁾.

11 - وإن حزب القوة اليهودية الذي يتزعمه السيد بن غفير هو الحزب الأكثر يمينية في السياسة الإسرائيلية؛ وقد تم حظر حزبه الأم، "كاخ"⁽¹³⁾، من الكنيست في عام 1988 بسبب تحريضه على العنصرية. وبعد أن قتل باروخ غولدشتاين، وهو عضو في كاخ، 29 مصلياً فلسطينياً في المسجد الإبراهيمي/الحرم الإبراهيمي في الخليل خلال شهر رمضان المبارك، وعيد بوريم اليهودي، في 25 شباط/فبراير 1994، صنفت الولايات المتحدة الأمريكية حزب كاخ كمنظمة إرهابية في إسرائيل وكتتظيم إرهابي أجنبي⁽¹⁴⁾. وأدان مجلس الأمن بشدة المذبحة ودعا إسرائيل إلى منع "أعمال العنف غير المشروعة التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون"⁽¹⁵⁾ في قرار المجلس 904 (1994) ودعا إلى توفير "وجود دولي أو أجنبي مؤقت"⁽¹⁶⁾، مما أدى إلى إنشاء الوجود الدولي المؤقت في الخليل، وهي بعثة مراقبة مدنية تضم 65 مراقباً دولياً، في عام 1994. وفي عام 2019، رفض رئيس الوزراء، السيد نتنياهو، تجديد ولاية بعثة المراقبة المدنية، وانتهت الولاية في 31 كانون الثاني/يناير 2019⁽¹⁷⁾. وأشارت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 2019 إلى أنه منذ الإعلان عن إنهاء ولاية البعثة، تضاعف عدد حوادث المضايقة والترهيب من جانب المستوطنين في منطقة الخليل⁽¹⁸⁾.

(10) في ذكرى خراب الهيكل، وهو اليوم التاسع من شهر آب اليهودي، يحيي اليهود ذكرى تدمير الهيكلين الأول والثاني.

(11) انظر <https://apnews.com/article/israel-gvir-minister-palestinians-killed-west-bank-3c0495b6671588233e4fce2e45c1cfad?taid=64c20c50e6cfe30001f46d6f>.

(12) انظر A/50/73-S/1995/83.

(13) هاجر مائير كاهانا، مؤسس "كاخ"، من بروكلين، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، إلى إسرائيل في عام 1971. وفي عام 1972، ألقي القبض على كاهانا في إسرائيل لمحاولته تهريب متفجرات إلى أوروبا، من أجل تجسير السفارة الليبية في بروكسل، حسبما ورد. ويمثل حزب القوة اليهودية فرعاً أيديولوجياً من كاخ، وقد خدم بن غفير ذات مرة كزعيم لشباب كاخ. وانظر أيضاً www.washingtonpost.com/world/middle_east/israel-election-netanyahu-ben-gvir/2021/03/19/c3992b7c-85c4-11eb-be4a-24b89f616f2c_story.html.

(14) انظر <https://2009-2017.state.gov/j/ct/rls/other/des/123085.htm>. وتم شطب كاخ من القائمة بسبب عدم النشاط، مثل أوم شينريكيو، على سبيل المثال، في عام 2022، على الرغم من أنه لا يزال مدرجاً ككيان إرهابي عالمي محدد بصفة خاصة.

(15) قرار مجلس الأمن 904 (1994)، الفقرة 2.

(16) المرجع نفسه، الفقرة 3.

(17) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/speeches/2019-02-15/remarks-committee-inalienable-rights-of-palestinian-people و www.haaretz.com/israel-news/2019-01-28/ty-article/.premium/israel-to-expel-international-monitoring-force-in-hebron-after-20-year-presence/0000017f-dc7f-db5a-a57f-dc7f563f0000. ووافق السيد نتنياهو ذات مرة على توسيع الوجود الدولي المؤقت في الخليل بموجب مذكرة نهر واي لعام 1998.

(18) A/74/356، الفقرة 24. وانظر أيضاً www.ochaopt.org/content/dignity-denied-life-settlement-area-hebron-city.

12 - وكان وزير الأمن القومي، السيد بن غفير، عضوا نشطا في "كاخ" ولا يزال يحضر مراسم التأبين السنوية لمائير كاهانا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام⁽¹⁹⁾. والسيد بن غفير، وهو زعيم استيطاني في مستوطنة كريات أربع المعروفة بكونها متشددة⁽²⁰⁾ في ضواحي الخليل، أدين ثمانى إدانات جنائية، بما في ذلك بسبب دعم منظمة إرهابية والتحريض على العنصرية⁽²¹⁾. وورد أن السيد بن غفير، في سن الثامنة عشرة في آذار/مارس 1995، كان يرتدي زي باروخ غولدمان في عيد بوريم⁽²²⁾، بعد عام واحد من ذبح غولدمان 29 فلسطينيا خلال عيد بوريم في عام 1994. وعندما كان يبلغ من العمر 19 عاما، لوح السيد بن غفير بشارة كاديلك مسروقة من سيارة رئيس الوزراء آنذاك، السيد رابين، على شاشة التلفزيون في تشرين الأول/أكتوبر 1995، مهددا "بالوصول" إلى رابين قبل ثلاثة أسابيع من اغتياله⁽²³⁾. وبعد اغتيال السيد رابين، تم إعفاء السيد بن غفير من التجنيد في جيش الدفاع الإسرائيلي بسبب آرائه المتطرفة⁽²⁴⁾. وفي لقائهما الأول، ورد أن السيد بن غفير وزوجته زارا قبر غولدمان في حديقة مائير كاهانا⁽²⁵⁾، وورد أن صورة غولدمان عُلقت في غرفة المعيشة الخاصة بهما حتى كانون الثاني/يناير 2020، عندما عرض بن غفير إزالتها في محاولة فاشلة للانضمام إلى كتلة نفتالي بينيت اليمينية⁽²⁶⁾. وبحسب ما ورد، أشار قائد الشرطة الإسرائيلية إلى بن غفير باعتباره أكبر محرض على العنف الطائفي في "المدن المختلطة" في إسرائيل في أيار/مايو 2021⁽²⁷⁾.

13 - وإن احتفال السيد بن غفير بواحد من أكثر العنصريين والسفاحين شهرة في تاريخ إسرائيل ينذر بالسوء بصورة خاصة بالنظر إلى شعبيته بين الشباب الإسرائيليين⁽²⁸⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2023، احتج العشرات من الكاهانيين في القدس وهم يرتدون ملصقات تعلن أن إيغال أمير وباروخ غولدمان وعميرام بن

(19) انظر www.reuters.com/world/middle-east/us-see-how-israels-far-right-lawmakers-act-before-passing-judgement-ambassador-2022-11-10/.

(20) وثقت اللجنة الخاصة عنف المستوطنين في كريات أربع (<https://kiryat4.org.il/>) لأكثر من 30 عاما. وفي عام 1991، لاحظت اللجنة الخاصة أن "محاكم منطقة القدس حكمت على 12 مستوطنا من كريات أربع بالسجن لمدد تتراوح بين شهر وأربعة أشهر. وقد أدينوا باقتحام مخيم الدهيشة [للاجئين] في 6 حزيران/يونيه 1987، وإطلاق النار، والاعتداء على الجنود بالضرب، وارتكاب جرائم أخرى. وتمت تبرئة ثلاثة من المشتبه بهم". (A/46/282، الفقرة 150). وكريات أربع هي أيضا موطن لقبر باروخ غولدمان، في حديقة مائير كاهانا.

(21) انظر www.newyorker.com/magazine/2023/02/27/itamar-ben-gvir-israels-minister-of-chaos.

(22) انظر www.haaretz.com/israel-news/haaretz-today/2023-03-07/ty-article/.premium/in-israel-today-the-joyous-festival-of-purim-shows-its-darker-side/00000186-bce2-da7d-a98e-fdeed3e00000.

(23) انظر www.washingtonpost.com/world/2023/02/15/israel-ben-gvir-netanyahu-government/.

(24) انظر www.economist.com/the-economist-explains/2022/11/03/who-is-itamar-ben-gvir-israels-kingmaker.

(25) انظر www.newyorker.com/magazine/2023/02/27/itamar-ben-gvir-israels-minister-of-chaos.

(26) انظر www.timesofisrael.com/liveblog_entry/ben-gvir-responds-to-bennett-fine-ill-take-down-baruch-goldsteins-picture/.

(27) انظر <https://time.com/6252759/palestine-israel-settler-attacks-biden/>.

(28) انظر www.haaretz.com/israel-news/elections/2022-09-13/ty-article-magazine/.highlight/why-so-many-young-israelis-adore-this-racist-politician/00000183-3743-db19-abcb-37fb61520000.

أوليئيل⁽²⁹⁾ ومائير كاهانا "كانوا على حق"⁽³⁰⁾. وكما أشير إليه في الفقرة 8 من هذا التقرير، فإن تمجيد العنف السياسي من جانب أعضاء الكنيست اليمينيين في منتصف عام 1990 سبق اغتيال رئيس الوزراء آنذاك، إسحاق رابين.

14 - والسيد بن غفير هو مبتدئ في السياسة مقارنة بوزير المالية الإسرائيلي والوزير الإضافي في وزارة الدفاع، بتسلئيل سموتريتش، وهو من زعماء مستوطنة كدوميم⁽³¹⁾. ففي سن الخامسة والعشرين، في عام 2005، أفيد بأن جهاز الأمن المعروف باسم شين بيت في البلد اعتقل السيد سموتريتش واحتجزه لمدة ثلاثة أسابيع، لدوره في خلية مؤلفة من خمسة أشخاص بحوزتهم 700 لتر من البنزين، ويزعم أنهم كانوا يخططون لإحراق سيارات على طول طريق أيلون السريع احتجاجاً على فك ارتباط إسرائيل بغزة⁽³²⁾. وفي عام 2017، نشر السيد سموتريتش "خطة حاسمة"⁽³³⁾، قدمها على أنها "وثيقة واقعية وجيوسياسية واستراتيجية"⁽³⁴⁾ - أي مخطط سياسته. وفي هذا البيان العنصري، يدعي أن الشعب الفلسطيني "ليس سوى حركة مضادة للحركة الصهيونية" وأنه "لا مجال للإلتعير واحد عن تقرير المصير القومي غرب نهر الأردن: وهو الأمة اليهودية". ويدعو السيد سموتريتش صراحة إلى "تطبيق السيادة الإسرائيلية الكاملة على مناطق يهودا والسامرة" (الضفة الغربية المحتلة) و "إنشاء مدن ومستوطنات جديدة في عمق الأراضي وجلب مئات الآلاف من المستوطنين الإضافيين للعيش فيها". وبالنسبة للفلسطينيين، يتصور السيد سموتريتش إما الاندماج "المشروط بالولاء" في الدولة اليهودية أو الهجرة.

15 - وتظهر أجزاء من سياسة السيد سموتريتش لعام 2017 في اتفاق الائتلاف الحكومي الإسرائيلي الحالي، الذي ينص على أن "رئيس الوزراء سيعمل على صياغة وتعزيز سياسة يتم بموجبها تطبيق السيادة على يهودا والسامرة"⁽³⁵⁾. وفي 23 أيلول/سبتمبر 2023، ظهر رئيس الوزراء، السيد نتنياهو، أمام الجمعية العامة مع خريطة "لإسرائيل" تصور تلك السياسة في شكل مرئي⁽³⁶⁾. وكما أشارت اللجنة الخاصة في بيانها الصادر في نهاية المهمة في حزيران/يونيه، فإن الاتفاق المبرم بين وزير الدفاع، يوآف غالانت، والسيد سموتريتش، الذي يقسم مسؤوليات الدفاع بينهما، يمنح السيد سموتريتش سلطة موسعة على الأنشطة المتعلقة بالمستوطنات والشؤون المدنية في الضفة الغربية المحتلة، وينشئ "إدارة للمستوطنات" للإشراف على أنشطة

(29) قتل عميرام بن أوليئيل فلسطينيا يبلغ من العمر 18 شهرا يدعى علي دوابشة ووالديه سعد وريهام في هجوم متعمد على منزلهم في قرية دوما المحتلة بالضفة الغربية في عام 2015. ومثل إيتمار بن غفير في المحكمة شريك بن أوليئيل في الجريمة، وهو من القصر. انظر www.nytimes.com/2020/05/18/world/middleeast/israel-amiram-ben-uliel-guilty.html.

(30) انظر www.haaretz.com/opinion/2023-09-10/ty-article-opinion/.premium/israels-gen-z-kahanists-have-a-new-hero-terrorist/000018a-7b2f-d193-a18b-7f3f1c0b0000 و www.timesofisrael.com/organizers-claim-stickers-praising-extremists-at-rally-handed-out-by-provocateurs/.

(31) يقيم السيد سموتريتش من الناحية الفنية خارج حدود مستوطنة كدوميم، في انتهاك للخطة الرئيسية للمستوطنة والقانون الإسرائيلي والقانون الدولي.

(32) انظر www.timesofisrael.com/former-shin-bet-deputy-chief-said-to-call-hardline-mk-smotrich-a-terrorist/ و www.timesofisrael.com/ex-security-official-foresees-major-disaster-if-smotrich-made-defense-minister/.

(33) <https://hashiloach.org.il/israels-decisive-plan/>.

(34) المرجع نفسه.

(35) انظر <https://main.knesset.gov.il/mk/government/Documents/CA37-RZ.pdf>.

(36) شاهد الفيديو، <https://news.un.org/en/story/2023/09/1141302>. وفي آذار/مارس 2023، تحدث الوزير سموتريتش أيضاً على منصة تعرض "خريطة لإسرائيل" لا تشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة فحسب، بل الأردن أيضاً.

منسق أعمال الحكومة في المناطق وأنشطة الإدارة المدنية الإسرائيلية وتوجيهها⁽³⁷⁾. وفي 18 حزيران/يونيه، خفضت حكومة إسرائيل المراحل الست للموافقة المطلوبة للنهوض بالمستوطنات أو توسيعها إلى مرحلتين: السيد سموتريتش ولجنة تخطيط⁽³⁸⁾. ويقدر العديد من محوري اللجنة الخاصة أن إسرائيل بصدد نقل السيطرة العسكرية على الضفة الغربية المحتلة إلى مسؤولين مدنيين، وبالتالي يعتبرون أن إسرائيل تضم الضفة الغربية، بما يتفق مع خطة السيد سموتريتش لعام 2017 لتحقيق "العمل السياسي القانوني المتمثل في فرض السيادة على جميع يهودا والسامرة، مع أعمال استيطانية متزامنة"⁽³⁹⁾.

16 - وفي 1 آذار/مارس 2023، عندما سئل السيد سموتريتش على شاشة التلفزيون عن هجوم المستوطنين الإسرائيليين⁽⁴⁰⁾ على قرية حوارة الفلسطينية في الضفة الغربية قال ما يلي: "يجب محو قرية حوارة. وأعتقد أنه يتعين على دولة إسرائيل القيام بذلك - وليس الأفراد العاديون، لا سمح الله"⁽⁴¹⁾. وأشاد وزراء آخرون في حكومة إسرائيل وعدد من أعضاء حزب القوة اليهودية في الكنيست بهجمات حوارة أو طالبوا بإفلات المستوطنين من العقاب. وفتح المدعي العام الإسرائيلي تحقيقاً مع عضو حزب القوة اليهودية، والعميد السابق، تسفيكا فوجل، بعد أن قال "حوارة مغلقة ومحترقة. وهذا ما أريد أن أراه. وبهذه الطريقة فقط يمكننا الحصول على الردع"⁽⁴²⁾. وأفيد بأن وزير شؤون القدس والتراث، عميحي إيلياهو، من حزب القوة اليهودية، أنكر وجود عنف المستوطنين نغياً تاماً⁽⁴³⁾. وفي 4 آب/أغسطس 2023، ألقى القبض على المتحدث السابق باسم حزب القوة اليهودية، إيليشا يارد، فيما يتصل بمقتل فلسطيني يبلغ من العمر 19 عاماً، هو قصي معطان، خلال هجوم شنه مستوطنون على قرية برقة الرعوية الفلسطينية، مع القاتل المشتبه به، يحيئيل إندور⁽⁴⁴⁾. وفي 6 آب/أغسطس، وتعليقاً على الدفاع القانوني عن يارد وإندور، غرد السيد بن غفير بما يلي: "اليهودي الذي يدافع عن نفسه وعن الآخرين ضد قتل الفلسطينيين ليس مشتبهاً به في جريمة قتل، بل بطل سيحصل على دعمي الكامل"⁽⁴⁵⁾. وورد أن إيليشا يارد نقل إلى الإقامة الجبرية في 9 آب/أغسطس⁽⁴⁶⁾.

(37) انظر S/PV.9290، الصفحة 4.

(38) انظر <https://apnews.com/article/israel-palestinians-west-bank-settlements-smotrich-1f16401de915559965e906f70269908b>

(39) Bezalel Smotrich, <https://hashiloach.org.il/israels-decisive-plan/>, "Stage one: victory through settlement"

(40) انظر الفقرة 22؛ و S/PV.9290، الصفحة 3.

(41) انظر www.haaretz.com/israel-news/2023-03-01/ty-article/.premium/u-s-condemns-smotrichs-repugnant-disgusting-call-to-wipe-off-palestinian-village/00000186-9eb2-d930-a7ae-dffe27000000

(42) انظر www.jpost.com/israel-news/article-733048

(43) انظر www.haaretz.com/israel-news/2023-03-02/ty-article/.premium/no-such-thing-as-settler-violence-far-right-israeli-minister-excuses-hawara-rampage/00000186-a2cd-d45a-a9ef-beef9ee40000

(44) انظر <https://apnews.com/article/israel-palestinians-west-bank-settlers-attack-bengvir-netanyahu-f59bad22ce74ca2ea99ebc5ce54e727b>

(45) انظر <https://twitter.com/itamarbengvir/status/1688115966998167552?s=46&t=KDXKXGSE0J1CsbcfXIXxEuA>

(46) انظر <https://apnews.com/article/israel-palestinians-west-bank-settlers-attack-bengvir-netanyahu-f59bad22ce74ca2ea99ebc5ce54e727b>

17 - وكما أشار المؤرخ الإسرائيلي الشهير آفي شلايم في عام 2014 عند وفاة أرييل شارون: "كان إرثه الدائم هو تمكين وتشجيع بعض العناصر الأكثر عنصرية وكراهية للأجانب ورغبة في التوسع ونعنتا في النظام السياسي المختل في إسرائيل"⁽⁴⁷⁾. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فازت حكومة نتنياهو الائتلافية السادسة، التي تضم حزبه الليكود، والحزبين القوميين المتطرفين "القوة اليهودية" و "الصهيونية الدينية"، والحزبين الدينيين المحافظين "يهودوت هتורה" و "شاس"، وحزب "نعوم" الديني المحافظ والمناهض للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، فوزا غير مسبق بـ 64 مقعدا من أصل 120 مقعدا في الكنيست في الانتخابات التشريعية الخامسة في إسرائيل خلال أربع سنوات. وأدت الحكومة الأكثر يمينية ومحافظه في تاريخ إسرائيل اليميني الدستورية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2022. وكما أشار الفريق الدولي المعني بالأزمات في وقت سابق من عام 2023، فإن انتخاب الحكومة الحالية للبلاد قد زود المستوطنين بشريعة سياسية لم تكن لديهم من قبل، مما منحهم بدوره جراءة أكبر⁽⁴⁸⁾. وتوافق اللجنة الخاصة على أن ترقية المستوطنين إلى مناصب وزارية قد شجعت جماعات المستوطنين وعززت إفلانها من العقاب، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية على حقوق الإنسان الفلسطيني.

18 - وأدى فشل عملية أوسلو في التوصل إلى معاهدة سلام، وإعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، في نهاية المطاف إلى مقتل أكثر من 3 000 فلسطيني و 1 000 إسرائيلي خلال الانتفاضة الثانية، في الفترة من أيلول/سبتمبر 2000 إلى شباط/فبراير 2005. وخلال الانتفاضة، بدأت إسرائيل في بناء جدار فصل غير قانوني⁽⁴⁹⁾ في عام 2002، وأوقفت هدم المنازل في عام 2005، حيث وجدت أنه لم يكن له أي أثر رادع، ثم فكت الارتباط بعد ذلك بغزة في آب/أغسطس 2005، الأمر الذي وصفه تقرير اللجنة الخاصة لعام 2007 بأنه "إعادة نشر للقوات أكثر من فك للارتباط"⁽⁵⁰⁾. ودفعت العمليات العسكرية الإسرائيلية الكبرى اللاحقة في الأعوام 2006⁽⁵¹⁾ و 2008-2009⁽⁵²⁾ و 2014⁽⁵³⁾ و 2021⁽⁵⁴⁾ إلى إرسال

(47) انظر www.theguardian.com/commentisfree/2014/jan/13/ariel-sharon-no-man-of-peace-israel.

(48) كما ورد في https://time.com/6260249/israel-rising-settler-violence/?utm_source=Sign%20Up%20to%20Crisis%20Group%27s%20Email%20Updates&utm_campaign=6e92d733dd-EMAIL_CAMPAIGN_2019_01_28_08_41_COPY_01&utm_medium=email&utm_term=0_1dab8c11ea-6e92d733dd-360076765.

(49) في فتاها المؤرخة 9 تموز/يوليه 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد إسرائيل للجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، خلصت محكمة العدل الدولية، وهي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، إلى أن "تشييد الجدار والنظام المرتبط به يتعارضان مع القانون الدولي". انظر <https://www.icj-cij.org/public/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf>، الفقرة 143.

(50) A/62/360، الفقرة 47.

(51) في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006، دعا مجلس حقوق الإنسان، في قراره د-3/1، إلى إنشاء بعثة رفيعة المستوى لتقصي الحقائق للتحقيق في العمليات العسكرية الإسرائيلية في بيت حانون، غزة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وعين رئيس أساقفة جنوب أفريقيا ديزموند توتو لقيادة البعثة. انظر (2008) A/HRC/9/26.

(52) في 3 نيسان/أبريل 2009، أنشأ رئيس مجلس حقوق الإنسان بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في سياق العمليات العسكرية الإسرائيلية ("عملية الرصاص المصبوب") في غزة في الفترة من 27 كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى 18 كانون الثاني/يناير 2009. وعين القاضي ريتشارد غولدستون من جنوب أفريقيا رئيسا للبعثة. انظر (2009) A/HRC/12/48.

(53) أوفد مجلس حقوق الإنسان، بموجب قراره د-1/21 المؤرخ 23 تموز/يوليه 2014، لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في سياق العمليات العسكرية الإسرائيلية ("عملية الجرف الصامد") منذ 13 حزيران/يونيه 2014. انظر (2015) A/HRC/29/52.

(54) أنشأ مجلس حقوق الإنسان، في قراره د-1/30 المؤرخ 27 أيار/مايو 2021، لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في الفترة السابقة ليوم 13 نيسان/أبريل 2021 ومنذ ذلك التاريخ، وفي جميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة والقتال وتطاول أمد النزاع، بما في ذلك التمييز والقمع المنهجين

لجان تحقيق في مجال حقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة أو بعثات لتقصي الحقائق. وإن عام 2023 هو بالفعل العام الأكثر دموية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 2014، عندما قتلت "عملية الجرف الصامد" الإسرائيلية أكثر من 2 250 فلسطينياً⁽⁵⁵⁾ في غزة، ودفعت المحكمة الجنائية الدولية إلى إجراء تحقيق مستمر⁽⁵⁶⁾.

خامسا - حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة

19 - بحلول أوائل آب/أغسطس 2023، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت بالفعل عددا من الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة وإسرائيل في عام 2023 أكبر من أي عام آخر منذ عام 2005⁽⁵⁷⁾. وللجنة الثالثة على التوالي، شنت إسرائيل أيضا عملية عسكرية كبرى ("عملية الدرع والسهم")⁽⁵⁸⁾ ضد غزة في أيار/مايو 2023، مما أسفر عن مقتل 33 فلسطينيا على الأقل في غضون خمسة أيام⁽⁵⁹⁾. وحتى أيلول/سبتمبر 2023، تحتجز إسرائيل 1 264 فلسطينيا رهن الاعتقال الإداري، وهو أعلى رقم منذ أكثر من عقد⁽⁶⁰⁾. وحتى يوم 12 أيلول/سبتمبر، قتلت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 210 فلسطينيين في العام 2023؛ وقتل المستوطنون الإسرائيليون 7 فلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة؛ وقُتل فلسطيني آخر إما على يد القوات الإسرائيلية أو على يد مستوطن.

20 - وفي أيلول/سبتمبر 2023، وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أنه منذ عام 2022، تم تهجير أكثر من 1 100 فلسطيني من 29 تجمعاً سكانياً في الضفة الغربية المحتلة، بحجة تصاعد عنف المستوطنين وقطع المستوطنين الإسرائيليين سبل الوصول إلى أراضي الرعي. وكان معظم المهجرين في محافظات رام الله ونابلس والخليل، التي تضم أيضا أكبر عدد من البؤر الاستيطانية الإسرائيلية⁽⁶¹⁾. وأشارت منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، لين هاستينغز، إلى أن أربعة من القرى أصبحت الآن خالية؛ وانخفض حجم سكان ست قرى أخرى إلى النصف⁽⁶²⁾. وارتفعت حالات عنف المستوطنين الإسرائيليين كل عام على مدى السنوات السبع الماضية منذ اعتماد قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، من 180 حادثة سنويا في عام 2017 إلى 856 حادثة سنويا في عام 2022⁽⁶³⁾. وقد وثق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما معدله ثلاث حالات من عنف المستوطنين يوميا في عام 2023، مقارنة بمتوسط حالتين يوميا

على أساس الهوية القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية. وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي على عملياته في الفترة من 10 إلى 21 أيار/مايو 2021 اسم "حارس الأسوار".

(55) انظر www.ochaopt.org/content/key-figures-2014-hostilities.

(56) ستحقق المحكمة في الجرائم المزعوم ارتكابها منذ 13 حزيران/يونيه 2014. انظر www.icc-cpi.int/palestine.

(57) انظر www.ochaopt.org/poc/25-july-7-august-2023.

(58) انظر www.idf.il/en/mini-sites/operation-shield-and-arrow/summary-of-operation-shield-and-arrow/.

(59) انظر www.ochaopt.org/content/flash-update-5-15-may-2023.

(60) انظر S/PV.9425. وللاطلاع على مزيد من التفاصيل عن السجون، انظر A/HRC/53/59 (صيغة أولية غير محررة) (2023).

(61) انظر <https://ochaopt.org/content/displacement-palestinian-herders-amid-increasing-settler-violence>.

(62) انظر <https://twitter.com/lynnhastings/status/1704784073267302825?s=46&t=KDXKGSE0J1CsbcfXIXxEuA>.

(63) انظر www.ochaopt.org/content/increase-settler-violence-remarks-provided-press.

في عام 2022 وواحدة يومياً في عام 2021. وهذا هو أعلى متوسط يومي للحوادث المتعلقة بالمستوطنين التي تؤثر على الفلسطينيين منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل مثل هذه البيانات في عام 2006⁽⁶⁴⁾.

21 - وفي 19 حزيران/يونيه 2023، نشرت إسرائيل طائرات هليكوبتر مسلحة في الضفة الغربية المحتلة للمرة الأولى منذ الانتفاضة الثانية، مما أسفر عن مقتل خمسة فلسطينيين⁽⁶⁵⁾. وبعد يومين، نفذت إسرائيل أول عمليات القتل المستهدف عبر غارة بطائرة مسيرة في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2006⁽⁶⁶⁾، مما أسفر عن مقتل ثلاثة فلسطينيين. وفي الفترة من 3 إلى 5 تموز/يوليه 2023، نفذت إسرائيل أكبر عملية في مخيم جنين للاجئين منذ معركة جنين في عام 2002⁽⁶⁷⁾، حيث دخل أكثر من 1 000 من القوات البرية الإسرائيلية المخيم⁽⁶⁸⁾، مما أسفر عن مقتل 12 فلسطينياً وإصابة 143 آخرين⁽⁶⁹⁾. ولحقت الأضرار بالعيادة الصحية الوحيدة التي تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) داخل مخيم جنين للاجئين بنيران إسرائيلية خلال العملية، وأغلقت العيادة، وتضرر أكثر من 460 منزلاً فلسطينياً⁽⁷⁰⁾. وتوفي فلسطيني ثالث عشر متأثراً بجراحه في 25 آب/أغسطس 2023⁽⁷¹⁾، بعد إصابته برصاصة في الفم في اليوم الأول من العملية الإسرائيلية. وأعرب الأمين العام عن "قلق العميق"⁽⁷²⁾ إزاء العمليات العسكرية الإسرائيلية في جنين، التي أسفرت عن مقتل وإصابة فلسطينيين أكثر من أي عملية إسرائيلية أخرى في الضفة الغربية المحتلة منذ عام 2005 على الأقل⁽⁷³⁾. وبينما كانت جهود إعادة الإعمار جارية في مخيم جنين للاجئين، قتلت القوات الإسرائيلية أربعة فلسطينيين آخرين في المخيم في 19 أيلول/سبتمبر 2023⁽⁷⁴⁾، وهو ما نسبته إسرائيل إلى نشرها طائرات مسيرة انتحارية من طراز "ماعوز"⁽⁷⁵⁾.

- (64) انظر <https://ochaopt.org/content/displacement-palestinian-herders-amid-increasing-settler-violence>
- (65) انظر www.reuters.com/world/middle-east/israeli-forces-kill-2-palestinians-west-bank-clash-medics-say-2023-06-19/#:~:text=June%2019%2C%202023%3A11%20PM%20PDTUpdated%207%20days%20ago,armed%20fighters%2C%20the%20military%20and%20health%20officials%20said
- (66) انظر www.reuters.com/world/middle-east/israeli-settlers-attack-palestinian-village-after-deadly-2023-06-21/hamas-strike-2023-06-21/
- (67) انظر www.ohchr.org/en/press-releases/2023/07/israeli-air-strikes-and-ground-operations-jenin-may-constitute-war-crime-un
- (68) انظر S/PV.9387؛ و www.theguardian.com/world/2023/jul/03/palestinians-killed-israeli-strike-west-bank-jenin
- (69) انظر www.ochaopt.org/content/israeli-forces-operation-jenin-situation-report-1
- (70) انظر S/PV.9387.
- (71) انظر www.ochaopt.org/poc/22-august-4-september-2023
- (72) www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-07-03/statement-attributable-the-spokesperson-for-the-secretary-general-%E2%80%93-the-situation-the-middle-east?_gl=1%2A8syfj%2A_ga%2AMTAxNTA3NDMxNi4xNjc5NjQ2NzA1%2A_ga_TK9BQL5X7Z%2AMTY5NDYyNzA4MC4yOC4xLjE2OTQ2MjczMzguMC4wLjA
- (73) انظر S/PV.9387، الصفحة 2.
- (74) انظر <https://apnews.com/article/israel-palestinians-killed-gaza-west-bank-0454cf65390d6d8c27ddb55d51a083c4>
- (75) انظر <https://twitter.com/idf/status/1704193648097734965?s=46&t=KDXKGSE0J1CsbcfXIXxEuA>

عنف المستوطنين وتوسيع المستوطنات وهدم المنازل

22 - في 26 شباط/فبراير 2023، بعد مقتل مستوطنين اثنين من مستوطنة هار براخا، نزل مئات المستوطنين إلى حوارة والقرى الفلسطينية المجاورة، "ونفذوا هجمات حرق عمد وهجمات أخرى بحضور قوات الأمن الإسرائيلية. وفي خضم أعمال العنف، قُتل فلسطيني بالرصاص، وأصيب 387 آخرون، من بينهم 137 امرأة و 89 طفلاً"⁽⁷⁶⁾. كما دمرت مئات سيارات الفلسطينيين، ولحقت أضرار بعشرات المتاجر. ووفقاً لمراسل مجلة *الإيكونوميست* في إسرائيل، فإن منشورا "يطالب بالانتقام" ويدعو المستوطنين إلى التوجه إلى حوارة في الساعة السادسة مساءً كان يتم توزيعه على نطاق واسع بحلول وقت مبكر من بعد ظهر ذلك اليوم⁽⁷⁷⁾. وأفادت التقارير بأن أفراد جيش الدفاع الإسرائيلي في الموقع وقفوا متخرجين لساعات بينما كان المستوطنون يتجمعون في مجموعات تحمل الأسلحة ثم يهاجمون الفلسطينيين في القرى الواقعة في الأسفل. ووصف القائد العسكري الإسرائيلي المسؤول عن المنطقة، اللواء يهودا فوكس، هجوم المستوطنين بأنه "مذبحة"، لكنه ادعى أنه "فاجأ الجيش"⁽⁷⁸⁾. وفي 7 آذار/مارس 2023، خلال عطلة عيد بوريم، هاجم المستوطنون حوارة مرة أخرى⁽⁷⁹⁾، وتم تصوير الجنود الإسرائيليين وهم يرقصون مع المستوطنين⁽⁸⁰⁾.

23 - ومع أن المستوطنين لا يشكلون سوى 7 في المائة من الإسرائيليين⁽⁸¹⁾، فإن حركة المستوطنين ممثلة منذ 29 كانون الأول/ديسمبر 2022 باثنين من الأعضاء الستة الدائمين في مجلس الوزراء الأمني المصغر لرئيس الوزراء⁽⁸²⁾. ومنح مجلس الوزراء الأمني المصغر بعد ستة أسابيع من تشكيله "تسريعاً" بمفعول رجعي لتسع بؤر استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، وأعلن أنه ستجرى الموافقة على 10 000 وحدة استيطانية جديدة إضافية⁽⁸³⁾. وقد دفع هذا الانتهاك الصارخ لقرار مجلس الأمن 2334 (2016) المجلس إلى الإعراب عن "قلقه واستيائه العميقين" في بيانه الرئاسي الأول بشأن هذا البند منذ عام 2014. وحث الأمين العام لاحقا حكومة إسرائيل على "وقف توسيع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة وعكس مساره، وأشار إلى أن "إمعان إسرائيل في توسيع مستوطناتها في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس

(76) انظر S/PV.9290، الصفحة 3.

(77) انظر <https://twitter.com/AnshelPfeffer/status/1629957707556954114>.

(78) انظر www.timesofisrael.com/settler-extremists-sowing-terror-huwara-riot-was-a-pogrom-top-general-says/.

(79) انظر www.washingtonpost.com/world/2023/03/07/huwara-attack-purim-israel-settler-violence/.

(80) انظر www.timesofisrael.com/idf-soldiers-dance-with-settlers-in-flashpoint-west-bank-town-of-huwara/.

(81) استنادا إلى بيانات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلي، حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، خمسة بالمائة من الإسرائيليين يقيمون في "منطقة يهودا والسامرة" (انظر www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2023/2.shnatonpopulation/st02_15x.pdf). بيد أن إسرائيل لا تدرج مستوطنات القدس الشرقية في هذه الأرقام، إذ زعمت إسرائيل أن "القدس الكاملة والموحدة" هي "عاصمة إسرائيل" في عام 1980. وفي المجموع، أكثر من 700 000 من سكان إسرائيل البالغ عددهم 9,7 ملايين نسمة هم من المستوطنين.

(82) وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتامار بن غفير. يرأس رئيس الوزراء المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر لأمن الدولة، وهو يتكون أيضا، اعتبارا من أيلول/سبتمبر 2023، من وزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير العدل.

(83) انظر www.reuters.com/world/middle-east/israel-authorises-west-bank-outposts-despite-us-admonition-2023-02-12/.

الشرقية، يعمق الاحتياجات الإنسانية، ويؤجج العنف بشكل كبير، ويزيد من خطر المواجهة، ويزيد من ترسيخ الاحتلال ويقوض حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير⁽⁸⁴⁾.

24 - وأشارت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 2022 إلى أن الحكومة الإسرائيلية السابقة كانت اعترفت بأن النشاط الاستيطاني في حومش كان غير قانوني ويجب إخلاؤه، لكن القوات الإسرائيلية سهلت مسيرات المستوطنين الكبيرة إلى الموقع طوال عام 2022، بما في ذلك مسيرة انضم إليها عضوا الكنيست عديت سليمان وإيتامار بن غفير⁽⁸⁵⁾. وفي 21 آذار/مارس 2023، ألغت الكنيست عناصر من قانون فك الارتباط لعام 2005، كانت تسمح بإخلاء 21 مستوطنة في غزة و 4 مستوطنات في الضفة الغربية هي: حومش، وسا نور، وغانيم، وكاديم، وقدمت إلى المستوطنين تعويضات مالية. واستثار هذا القرار توبيخا فوريا من الولايات المتحدة التي أعربت عن "انزعاجها البالغ من أن الكنيست الإسرائيلية أقرت تشريعا يلغي أجزاء هامة من قانون فك الارتباط لعام 2005، بما في ذلك حظر إنشاء المستوطنات في شمال الضفة الغربية"، بما في ذلك حومش، "المبنية على أرض فلسطينية خاصة". وشددت وزارة الخارجية التابعة للولايات المتحدة كذلك على أنه "قبل نحو 20 سنة، أكد رئيس الوزراء أرييل شارون نيابة عن إسرائيل خطيا لجورج و. بوش التزامها بإخلاء تلك المستوطنات والبؤر الاستيطانية في شمال الضفة الغربية، وتحقيق الاستقرار في الوضع والحد من الاحتكاكات"⁽⁸⁶⁾.

25 - ووفقا للمجلس النرويجي للاجئين، كان في الضفة الغربية المحتلة 280 000 مستوطن في عام 1993؛ واليوم هناك "أكثر من 700 000، يعرقلون السلام ويجعلون أي دولة فلسطينية مقبلة غير قابلة للحياة بشكل متزايد"⁽⁸⁷⁾. وبين 1 حزيران/يونيه 2022 و 31 أيار/مايو 2023، جرى تقديم أو الموافقة على خطط إسرائيلية لبناء نحو 16 500 وحدة استيطانية، منها 11 400 منها في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة، و 5 090 في القدس الشرقية، بزيادة بلغت 58 في المائة و 145 في المائة عن أرقام العام السابق، على التوالي⁽⁸⁸⁾. وبحسب الإعلام الإسرائيلي، كانت الحكومة الإسرائيلية بحلول 26 حزيران/يونيه 2023 حطمت بالفعل رقمها القياسي السابق في طلب بناء أكبر عدد من المنازل الاستيطانية في عام واحد، حيث طُلب بناء 13 082 وحدة استيطانية في غضون ستة أشهر وهو رقم يفوق إلى حد بعيد الرقم القياسي لعام 2020 بأكمله البالغ 12 159 وحدة⁽⁸⁹⁾. وبين 15 حزيران/يونيه و 19 أيلول/سبتمبر 2023، قُدمت طلبات لبناء نحو 9 500 وحدة سكنية في هذه الفترة وحدها⁽⁹⁰⁾. وكما سبق أن لاحظت اللجنة الخاصة في كل تقاريرها السنوية الـ 55، فإن لا شرعية قانونية للمستوطنات

(84) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2023-06-28/statement-attributable-the-spokesperson-for-the-secretary-general-the-occupied-palestinian-territory.

(85) انظر A/77/501، الفقرتان 20 و 21.

(86) انظر www.state.gov/briefings/department-press-briefing-march-21-2023/#post-431426-ispal2.

(87) انظر www.ft.com/content/e9b2167f-79b0-49bb-834c-112327c2ab31.

(88) انظر A/78/554، الفقرة 9.

(89) انظر www.timesofisrael.com/israel-advances-plans-for-5700-settlement-homes-breaking-annual-record-in-6-months/.

(90) انظر S/PV.9425.

وهي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ولكل قرار صادر عن الأمم المتحدة بشأن هذا البند منذ حزيران/يونيه 1967.

26 - وسمحت المادة 119 من أنظمة (الطوارئ) الدفاع الخاصة بفلسطين لعام 1945 للقادة العسكريين البريطانيين بإصدار أوامر بوضع اليد على الممتلكات، كحكم جزائي⁽⁹¹⁾ على أعمال العنف التي يرتكبها عموما التمرد (الصهيوني) ضد الانتداب البريطاني. كما سمحت للقائد العسكري "بتدمير المنزل أو المبنى أو أي شيء ينمو على الأرض"⁽⁹²⁾. ورغم إلغاء المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية هذه الممارسة الاستعمارية العقابية قبل انسحابها من فلسطين في عام 1948، فقد أعادت إسرائيل العمل بهذه الممارسة في أعقاب احتلالها في حزيران/يونيه 1967 حتى نهاية الانتفاضة الثانية، عندما لم يتبين للجيش الإسرائيلي بنتيجة استعراض أجره لأيام الـ 1 000 الأولى من الصراع وجود "أي دليل على التأثير الرادع لهدم المنازل"، بل أفاد أيضا بأن وتيرة الهجمات تصاعدت بعدما بدأ الجيش في هدم المنازل⁽⁹³⁾. وقد استأنفت إسرائيل هذه الممارسة في عام 2014، في عهد رئيس الوزراء نتنياهو. وفي ظل حكومة السيد نتنياهو الحالية، وخلال الربع الأول من عام 2023، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن زيادة بنسبة 46 في المائة في عمليات هدم المنازل مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022، التي كانت شهدت أصلا أعلى عدد من عمليات الهدم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، منذ عام 2016⁽⁹⁴⁾. وبعد شهر على تولي وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير منصبه نشرَ على تطبيق تويتر⁽⁹⁵⁾ صورا لعمليات الهدم التي كان أمر بها. وفي 17 آب/أغسطس، هُدمت مدرسة ابتدائية فلسطينية في عين سامية كانت توفر التعليم لنحو 80 تلميذا تراوح أعمارهم بين 6 سنوات و 12 سنة، قبل أيام من بدء العام الدراسي⁽⁹⁶⁾.

27 - وفي 25 كانون الثاني/يناير 2023، أطلقت الشرطة الإسرائيلية النار على محمد علي، 17 سنة الذي كان يحمل مسدسا لعبة، وأردته، وذلك خلال عملية مشتركة بين الجيش والشرطة الإسرائيليين في مخيم شعفاط للاجئين في القدس الشرقية لهدم منزل عدي التميمي⁽⁹⁷⁾. وفي 13 شباط/فبراير، أفيد بأن محمد زلباني، 13 سنة، وهو شاهد عيان على إطلاق الشرطة النار على صديقه قبل أقل من ثلاثة أسابيع، والذي من المرجح أن يكون مدفوعا بتلك الصدمة، حاول طعن ضابط شرطة إسرائيلي بسكين مطبخ في حافلة⁽⁹⁸⁾. وحاول حارس أمن خاص في الحافلة إطلاق النار على الصبي، ولكنه أطلق النار عوض ذلك على الشرطي وقتله. واقتيد محمد الزلباني إلى مركز احتجاج للأحداث في انتظار توجيه تهم إليه. وردت محكمة دعوى

(91) <https://archive.org/details/DefenceEmergencyRegulations1945/page/n31/mode/2up>

(92) المرجع نفسه.

(93) انظر www.haaretz.com/2005-02-17/ty-article/idf-panel-recommends-ending-punitive-house-demolitions-for-terrorists-families/0000017f-da82-dc0c-aff-dbdb4dcf0000

(94) انظر <https://ochaopt.org/content/west-bank-demolitions-and-displacement-january-march-2023>

(95) انظر <https://twitter.com/itamarbengvir/status/1619967010292768770>

(96) انظر www.ochaopt.org/content/elementary-school-ein-samiya-demolished

(97) انظر <https://apnews.com/article/politics-israel-ab135938d2a8a9289e6af1c5323916c5>

(98) انظر <https://apnews.com/article/israel-palestinians-demolition-militants-explosion-jerusalem-court-b05977502bc2c40e61eb68ab733653b4>

الاستئناف التي تقدمت بها عائلته ضد هدم منزلها في 25 آب/أغسطس⁽⁹⁹⁾، الأمر الذي سيجعل من محمد البالغ من العمر 13 سنة أصغر فلسطيني تهدم إسرائيل منزله. وكما يتبين من هذه السلسلة المأسوية من الأحداث، فإن هدم المنازل ليس له أي أثر رادع، وفي بعض الحالات حرض على مزيد من العنف. وتكرر اللجنة الخاصة تأكيد دعوتها إلى الوقف الفوري لعمليات هدم المنازل في فلسطين - وهي من مخلفات الاستعمار الانتقامية وانتهاك خبير للمادة 53 من اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة، 1949). وتلاحظ اللجنة الخاصة أن هدم المنازل يشكل أيضا عملا من أعمال العقاب الجماعي الذي تجرمه المادة 33 من الاتفاقية.

أزمة توفير الحماية في الخليل

28 - لمدينة الخليل الفلسطينية الواردة في الكتاب المقدس طابع تراثي يهودي ومسيحي وإسلامي، ما يجعلها هدفا دينيا وثقافيا واستراتيجيا للعديد من صانعي السياسة الإسرائيليين. بيد أن أي حكومة سابقة لم تعين مستوطنا من الخليل لشغل منصب وزاري كبير له مصلحة شخصية راسخة في تعزيز السيطرة الإسرائيلية على المدينة. والخليل هي المدينة الوحيدة، إلى جانب القدس الشرقية، التي يقيم فيها مستوطنون إسرائيليون في منطقة مُدنية فلسطينية، وبعد الاستيطان الإسرائيلي في الخليل منذ عام 1968 والعنف المرتبط به، فُسمت المدينة إلى منطقتين، "H1" و "H2"، بموجب بروتوكول الخليل لعام 1997. ويقيم أكثر من 200 000 فلسطيني في المنطقة H1، ويقيم نحو 33 000 فلسطيني و 700 إلى 800 مستوطن إسرائيلي في المنطقة H2. والحرم الإبراهيمي/كهف البطاركة في البلدة القديمة في الخليل (H2) هو رابع أقدس موقع في الإسلام وثاني أقدس موقع في اليهودية. وفي هذه النقطة الساخنة، يتعرض الفلسطينيون بشكل متزايد للعنف الديني.

29 - وأنشأت إسرائيل "منطقة عسكرية مغلقة" تشمل معظم المدينة القديمة في الخليل (H2) في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، وانسحبت ثلاث منظمات لتوفير الحماية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، بحجة وجود المنطقة العسكرية المغلقة⁽¹⁰⁰⁾. كما تلقت منظمة المجتمع المدني الفلسطينية "شباب ضد المستوطنات" السلمية المعروفة بلاعنفيتها أول أمر إغلاق مؤقت لها في H2 في تشرين الثاني/نوفمبر 2015⁽¹⁰¹⁾. وكما هو موثق في الفقرة 11 من هذا التقرير، رفض رئيس الوزراء نتنياهو في كانون الثاني/يناير 2019 تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل وطرد 65 مراقبا مدنيا دوليا من هذا الوجود الموفر للحماية. ومنذ عام 2020، تطبق إسرائيل قاعدة بيانات التعرف على سمات الوجه "قطيع الذئب" في المنطقة H2⁽¹⁰²⁾، وهي مبادرة تطلق عليها تسمية "مدينة الخليل الذكية"⁽¹⁰³⁾، في حين تصفها منظمة العفو الدولية بأنها "فصل عنصري مؤتمت".

(99) انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2023/08/israel-opt-supreme-court-approves-punitive-demolition-of-child-detainees-home/#:~:text=The%20Israeli%20Supreme%20Court%20today,trial%20detention%20on%20unfair%20charges

(100) انظر www.ochaopt.org/content/dignity-denied-life-settlement-area-hebron-city

(101) انظر https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/joint_un_strategy_for_hebron.pdf

(102) انظر www.amnesty.org/en/documents/mde15/6701/2023/en/، الصفحة 41.

(103) انظر www.washingtonpost.com/world/middle_east/israel-palestinians-surveillance-facial-recognition/2021/11/05/3787bf42-26b2-11ec-8739-5cb6aba30a30_story.html

30 - ووثقت اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل، في تقريرها الصادر في أيار/مايو 2023، حادثة وقعت في شباط/فبراير 2023 أمسك فيها جندي إسرائيلي بعنق مؤسس منظمة شباب ضد المستوطنات ومدافع مفوضية حقوق الإنسان عن حقوق الإنسان لعام 2010 عيسى عمرو، ودفعه على الأرض وركله. وذكر الصحفي لورانس رايت الحائز على جائزة بوليتزر الذي صوّر الحادثة: "لم يسبق لي أن رأيت أمامي مصدرا يتعرض للاعتداء حتى هذا اليوم عندما قطع جندي إسرائيلي مقابلي وقام بذلك"⁽¹⁰⁴⁾. وبعد اهتمام إعلامي واسع⁽¹⁰⁵⁾، حُكم على الجندي بالسجن 10 أيام. وقد وثقت لجنة التحقيق أن وزير الأمن الوطني إيتامار بن غفير صرح بأنه ما كان ينبغي إيداع الجندي في الاحتجاز العسكري بسبب أفعاله، بل كان ينبغي له أن يحصل عوض ذلك على دعم المؤسسة⁽¹⁰⁶⁾. وفي وقت سابق من الفترة المشمولة بالتقرير، دان خبراء الأمم المتحدة فرض القوات الإسرائيلية "منطقة عسكرية مغلقة" حول منزل السيد عمرو في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2022، بعد يوم من سعيه إلى تقديم شكوى للشرطة ضد عنف المستوطنين الإسرائيليين. وكان خبراء الأمم المتحدة طالبوا سابقا بحماية السيد عمرو في نيسان/أبريل 2019⁽¹⁰⁷⁾، مشيرين إلى أن إزالة إسرائيل للوجود الدولي المؤقت في الخليل في عام 2019 حمل مجموعة من المدافعين عن حقوق الإنسان، بينهم السيد عمرو، على مرافقة الأطفال إلى المدرسة من أجل حمايتهم من المستوطنين في الخليل.

31 - ولاحظت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 2007 أن المستوطنين الذين يعيشون في الخليل وحولها متشددون وعنيفون بشكل خاص⁽¹⁰⁸⁾. ولاحظت لجنة التحقيق أيضا في استنتاجاتها المفصلة بشأن الهجمات والقيود والمضايقات التي تتعرض لها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، التي صدرت في حزيران/يونيه 2023، أن الخليل ما برحت منذ فترة طويلة بؤرة لعنف المستوطنين - بما في ذلك العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان⁽¹⁰⁹⁾. وعلى غرار ذلك، تضمنت الاستراتيجية المشتركة للأمم المتحدة لعام 2016 بشأن الخليل مخاوف من استمرار ورود تقارير تفيد عن تعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للاعتداءات الجسدية والمضايقات والاعتقال والاحتجاز والتهديدات بالقتل، لا سيما في المنطقة H2⁽¹¹⁰⁾. فالمنطقة H2 هي واحدة من البيئات الخاضعة لأكثر أنواع المراقبة تطورا على وجه الأرض؛ وأفيد بأن نقطة تفتيش واحدة في شارع الشهداء في الخليل - نقطة التفتيش 56 - مزودة بما لا يقل عن 24 جهاز مراقبة سمعيا - بصريا وأجهزة استشعار أخرى⁽¹¹¹⁾. ومن المستحيل أن تحدث أعمال عنف المستوطنين في المنطقة H2 من دون علم وموافقة الكتيبة المكونة من نحو 600 جندي إسرائيلي في المنطقة المجاورة مباشرة، إلا أن القوات الإسرائيلية

(104) انظر https://twitter.com/lawrence_wright/status/1625225014978002944

(105) انظر، مثلا <https://edition.cnn.com/2023/02/17/middleeast/palestinian-activist-israeli-soldier-intl/index.html>

(106) انظر A/HRC/53/22، الفقرة 19.

(107) انظر www.un.org/unispal/document/israel-must-ensure-protection-for-issa-amro-and-other-human-rights-defenders-say-un-special-rapporteurs-press-release/

(108) انظر A/62/360، الفقرة 36.

(109) انظر A/HRC/53/CRP/1، الفقرة 75، متاح عبر الرابط <http://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session53/A-HRC-53-CRP1.pdf>

(110) انظر https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/joint_un_strategy_for_hebron.pdf

(111) انظر www.amnesty.org/en/documents/mde15/6701/2023/en/، الصفحة 40.

تؤدي دورا محوريا في أزمة توفير الحماية. وفي العام الماضي، لاحظت اللجنة الخاصة في هذا السياق صعوبة متزايدة في التمييز بين عنف المستوطنين وعنف الدولة⁽¹¹²⁾. وتلاحظ اللجنة الخاصة أن المجلس النرويجي للاجئين عزا في أيلول/سبتمبر 2023 عنف المستوطنين مباشرة إلى دولة إسرائيل، ووجد أن إسرائيل مسؤولة عن عنف المستوطنين إذ لا تتخذ سلطاتها التشريعية أو القضائية أو التنفيذية، بما فيها قواتها المسلحة، كل الخطوات اللازمة لحماية الفلسطينيين ومنع عنف المستوطنين الموجه ضدهم.

32 - وفي سياق أزمة توفير الحماية في الخليل وعدم رغبة إسرائيل في منع أعمال عنف المستوطنين، تدعو اللجنة الخاصة مجلس الأمن إلى أن يجدد على وجه الاستعجال ولاية وجود المراقبين الدوليين في الخليل وفقا لقراره 904 (1994). وتشير اللجنة الخاصة إلى أن لجنة التحقيق حذرت مؤخرا من حالات عنف المستوطنين التي تتزامن مع احتفالات سبت شايي سارة في الخليل في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام⁽¹¹³⁾. وتلاحظ اللجنة الخاصة أيضا أن عيد بوريم في عام 2024 سيصادف الذكرى السنوية الثلاثين للعمل الإرهابي الذي ارتكبه باروخ غولدشتاين في المسجد الإبراهيمي، وقد أحيى الكاهانويون في السابق ذكرى عيد بوريم بمزيد من العنف.

حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة

33 - بما أن سياسات وممارسات الحكومة الإسرائيلية الحالية تقودها بشكل متزايد مصالح المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، فإن السياسات الناشئة للحكومة تكون عموما أقل وضوحا في غزة، مع سحب إسرائيل مستوطناتها من غزة في آب/أغسطس 2005. ومع ذلك، فإن لهيمنة القوميين المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية الحالية عواقب وخيمة بنفس القدر على حقوق الإنسان للفلسطينيين في غزة⁽¹¹⁴⁾، مع الإشارة إلى أن وزير الأمن القومي واصل حملته من أجل شن هجمات على غزة منذ توليه منصبه⁽¹¹⁵⁾، ووزير المالية والوزير الإضافي في وزارة الدفاع بتسليل سموتريتش، الذي احتج ذات مرة بالبنزين على فك ارتباط إسرائيل بغزة، وُصف بـ "مضرم النيران الذي يدير محطة الإطفاء"⁽¹¹⁶⁾. إن توصيات اللجنة الخاصة الواردة في تقريرها لعام 2019 في أعقاب احتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" (وهي فكرة أطلق تصورها شاعر فلسطيني باعتبارها مسيرة سلمية عند جدار الفصل)، وثيقة الصلة بشكل خاص في عام 2023 وسط تجدد العنف عند جدار الفصل الحدودي مع غزة. وتظهر هذه الجولة الأخيرة من العنف مرة أخرى الحاجة الملحة

(112) انظر A/77/501، الفقرة 26.

(113) انظر A/HRC/53/CRP/1، الفقرة 76. وانظر أيضا www.haaretz.com/israel-news/2022-11-22/ty-article-magazine-premium/hebron-palestinians-recall-nothing-like-last-weekends-violence-from-jewish-visitors/00000184-9a7d-d199-ade4-db7ff63a0000.

(114) للاطلاع على تغطية أكثر تفصيلا للحالة المتدهورة لحقوق الإنسان في غزة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، انظر التقارير المقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والأونروا، ومفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، إضافة إلى التقارير المقدمة من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني والتقارير السنوية لمركز الميزان لحقوق الإنسان عن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة.

(115) انظر www.haaretz.com/israel-news/2023-01-24/ty-article-highlight/warning-of-imminent-gaza-war-ben-gvir-calls-to-reinforce-police-launch-national-guard/00000185-e4cb-d322-ab8d-edeba10a0000.

(116) انظر <https://time.com/6260249/israel-rising-settler-violence/>.

إلى إنهاء الحصار الجوي والبحري والبري الذي تفرضه إسرائيل منذ 16 سنة، على نحو ما برحت تطالب به اللجنة الخاصة في كل تقرير من تقاريرها منذ عام 2006.

34 - وفي 31 آب/أغسطس 2023، أعلنت "الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار" التابعة لحركة حماس عن نيتها نصب خيام بالقرب من جدار الفصل الحدودي شرق مدينة غزة تمهيدا لتنظيم مسيرات أسبوعية تطالب بحق الفلسطينيين في العودة واحتجاجا على الحصار الذي تفرضه إسرائيل. وقال مسؤولون كبار في حماس لممثلي وسائل الإعلام إن الوضع الاقتصادي والإنساني في غزة تدهور مجددا في عام 2023، وإن الاحتجاجات المتجددة تهدف إلى توعية العالم بالوضع الإنساني⁽¹¹⁷⁾. وتشعر اللجنة الخاصة بقلق عميق إزاء مقتل فلسطينيين مجددا عند حدود غزة في أيلول/سبتمبر، وتذكر بأن القوات الإسرائيلية قتلت 214 متظاهرا فلسطينيا، بينهم 46 طفلا، خلال "مسيرة العودة الكبرى" التي استمرت من 30 آذار/مارس 2018 إلى 27 كانون الأول/ديسمبر 2019. وشوّه آلاف الفلسطينيين، وجرح أكثر من 100 36 شخص بينهم نحو 8 800 طفل⁽¹¹⁸⁾.

35 - ووثقت لجنة التحقيق في الاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة، في تقريرها لعام 2019، أنه قبل مظاهرة "مسيرة العودة الكبرى" الأولى في آذار/مارس 2018، عززت القوات الإسرائيلية مواقعها عند جدار الفصل بقوات إضافية، بما في ذلك أكثر من 100 قنّاص، وسمحت للقنّاصة بإطلاق النار على أرجل "المعرضين الرئيسيين" كوسيلة لمنع حشود المتظاهرين من عبور جدار الفصل⁽¹¹⁹⁾. ولاحظت لجنة التحقيق في الاحتجاجات أن المظاهرات كانت، في رأيها، ذات طابع مدني وأنها كانت ذكرت بوضوح أهدافا سياسية وأنها، رغم بعض أعمال العنف الكبيرة الناجمة عنها، لا تشكل قتالا أو حملة عسكرية⁽¹²⁰⁾. ولذلك لم يُسمح للقوات الإسرائيلية باستخدام الأسلحة النارية إلا دفاعا عن النفس أو للدفاع عن الآخرين في حال وجود تهديد وشيك للحياة.

36 - وفي 30 آذار/مارس 2018، وهو اليوم الأول من الاحتجاجات، قتلت القوات الإسرائيلية 18 شخصا وأصابت 703 آخرين بجروح، بينهم طفل في السنّتين من العمر أصيب في رأسه كما أصيبت امرأة، 71 سنة، في ساقها⁽¹²¹⁾. ومن أولئك الجرحى الـ 703، أصيب صبي، 16 سنة، برصاصة في وجهه بينما كان يوزع سندويشات على المتظاهرين. وفقد طالب رياضي، 17 سنة، ساقه اليمنى بعد إطلاق النار عليه من الخلف أثناء مساعدة ضحايا الغاز المسيل للدموع؛ وأصيب طالب صحافة، 19 سنة، كان يرتدي سترة زرقاء مكتوبا عليها عبارة PRESS في ساقه، ما أدى إلى بتر ساقه اليمنى⁽¹²²⁾. وأصيب عضو في فريق الدراجات الفلسطيني، 21 سنة، "برصاص القوات الإسرائيلية في ساقه اليمنى بينما كان يقف ممسكا بدراجته، مرتديا ثياب ركوب الدراجات، وهو يراقب المظاهرات"، وتعيّن أيضا بتر ساقه. وفي

(117) انظر www.haaretz.com/israel-news/2023-08-31/ty-article/.premium/hamas-weighing-renewal-of-marches-of-return-protests-building-tents-on-israels-border/0000018a-4b8a-d845-adfc-fbeadbb10000.

(118) انظر www.un.org/unispal/document/two-years-on-people-injured-and-traumatized-during-the-great-march-of-return-are-still-struggling/.

(119) انظر A/HRC/40/74، الفقرتان 30 و 31.

(120) المرجع نفسه، الفقرة 32.

(121) المرجع نفسه، الفقرة 46.

(122) المرجع نفسه، الفقرة 44.

14 أيار/مايو 2018، وهي الذكرى السبعون لإعلان استقلال إسرائيل والنكبة الفلسطينية، قتلت القوات الإسرائيلية 60 متظاهرا فلسطينيا، وهو أعلى عدد من القتلى في يوم واحد في غزة منذ أن شنت إسرائيل "عملية الجرف الصامد" في عام 2014. وفي 14 أيار/مايو 2018 وحده، أطلق القناصة الإسرائيليون النار بالذخيرة الحية على ما لا يقل عن 162 شخصا، و"كانت المستشفيات في غزة مكتظة حرقا بالعدد الهائل من القتلى والجرحى"⁽¹²³⁾. ووجدت لجنة التحقيق في الاحتجاجات أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القناصة الإسرائيليين أطلقوا النار عمدا على العاملين في مجال الرعاية الصحية والصحافيين، "رغم أنهم رأوا العلامات التي تميز صفتهم تلك بوضوح"⁽¹²⁴⁾.

37 - ودعت اللجنة الخاصة في تقريرها لعام 2019 إسرائيل إلى التحقيق بصورة منهجية في جميع حالات الاستخدام المفرط للقوة التي أدت إلى وفاة أو إصابة خطيرة، بما في ذلك في سياق مسيرة العودة الكبرى والمظاهرات في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وضمان محاسبة جميع المسؤولين عنها. لكن هذا الأمر لم يحدث، ولا يزال عدم المحاسبة في إسرائيل مستمرا. وتلاحظ اللجنة الخاصة أنه في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019، أعلنت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في موجز نتائج الدراسة الأولية للمدعية العامة عن اقتناعها بوجود أساس معقول للاعتقاد بأن جرائم حرب ارتكبت في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة⁽¹²⁵⁾. وفي 3 آذار/مارس 2021، أكدت المحكمة أنها كانت باشرت تحقيقا مستمرا في الوضع في دولة فلسطين⁽¹²⁶⁾. وحتى أيلول/سبتمبر 2023، لا يبدو أن التحقيق أحرز تقدم جوهريا.

38 - وكما لاحظت مجموعة من 32 مقرا خاصا في آذار/مارس، فمنذ أن باشرت المحكمة الجنائية الدولية تحقيقها، "ارتكبت انتهاكات جديدة كثيرة، يُزعم أنها ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية"⁽¹²⁷⁾. وترى اللجنة الخاصة أن هذا الأمر يشمل القتل المستهدف للصحافية شيرين أبو عاقلة في جنين في أيار/مايو 2022، الذي أعقب حوادث مماثلة تقريبا استهدف فيها رماة إسرائيليون صحافيين فلسطينيين يرتدون خوذا وسترات زرقاء واقية تحمل عبارة PRESS عند جدار الفصل الحدودي مع غزة في عام 2018. وتتأشد اللجنة الخاصة المحكمة بإحراز تقدم في تحقيقاتها، مشيرة بوجه خاص إلى الشلل القضائي الإسرائيلي في سياق أزمة دستورية وثقافة الإفلات من العقاب السائدة في ما يتعلق بجرائم الحرب الإسرائيلية المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(123) المرجع نفسه، الفقرتان 58 و 59.

(124) المرجع نفسه، الفقرتان 71 و 74.

(125) انظر www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-conclusion-preliminary-examination-situation-palestine

(126) انظر www.icc-cpi.int/news/statement-icc-prosecutor-fatou-bensouda-respecting-investigation-situation-palestine

(127) انظر www.ohchr.org/sites/default/files/documents/countries/palestine/2023-03-23-Letter-ICC-Palestine.pdf

حالة حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين

39 - تقدم الأونروا⁽¹²⁸⁾ خدمات حيوية إلى الملايين من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في الأرض الفلسطينية المحتلة والأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان. وتشمل خدمات الأونروا التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة والخدمات الاجتماعية، والحماية، وتحسين البنى التحتية والمخيمات، والمساعدة الطارئة. ومع أن الأونروا تقدم خدمات شبيهة بالخدمات العامة، فإنها تموّل بالكامل تقريباً من التبرعات وهي تعاني من نقص مزمن في التمويل منذ عقد، مع ركود في الدخل الإجمالي عند مستويات عام 2013 في وقت ازدادت الاحتياجات والتكاليف. ومن شأن تعليق خدمات الأونروا أن يؤدي إلى أزمة إنسانية، ويحتمل أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الأردن والجمهورية العربية السورية ولبنان، وأن تترتب عليه عواقب أمنية في المنطقة بأسرها. وفي الإمكان رؤية مناطق الاضطراب المحتملة بالفعل. وفي 3 آب/أغسطس 2023، اتصل رئيس الوزراء اللبناني في حكومة تصريف الأعمال بالرئيس الفلسطيني لتحذيره من أن الجيش اللبناني قد يتدخل للتصدي للعنف المسلح في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، وهو أكبر مخيم من نوعه في لبنان⁽¹²⁹⁾، في أعقاب اشتباكات قُتل فيها 13 شخصاً وجرح 40 آخرون، بينهم موظف في الأونروا⁽¹³⁰⁾. وفي 7 أيلول/سبتمبر، قُتل 4 أشخاص وجرح 60 آخرون في اشتباكات أخرى في المخيم⁽¹³¹⁾.

40 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُطلقت نداءات الأونروا الطارئة في أعقاب الزلازل التي طالت اللاجئين في الجمهورية العربية السورية ولبنان⁽¹³²⁾، فضلاً عن الهجمات الإسرائيلية على غزة⁽¹³³⁾ وجنين⁽¹³⁴⁾. ورغم مؤتمر لإعلان التبرعات عُقد في حيران/يونيه واجتماع وزاري استضافه الأردن والسويد على هامش الجمعية العامة في 21 أيلول/سبتمبر 2023، فإن الأونروا ما زالت تفتقر إلى الأموال اللازمة للعمل اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقبل أيام من المؤتمر، حذر الفريق الدولي المعني بالأزمات من أن "الحالة الدائمة للأزمة [المالية للأونروا] لا يمكن تحملها. فهي تقوض معنويات الموظفين، وتؤدي إلى إضراب من أجل دفع الرواتب، وتحول وكالة دولية لها سجل مشرف في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين إلى متسول بائس يستعطي الصدقات. كما أنه من غير الكفاءة إدارة تقدم خدمات دولة تعتمد على النزر اليسير من التقدّمات لتلبية احتياجات ثلاثة ملايين شخص، في وقت هي تكافح ضد الاستثمار في البنية التحتية

(128) أنشأتها الجمعية العامة في قرارها 302 (د-4) لتنفيذ برامج الإغاثة والأشغال المباشرة لصالح 750 000 لاجئ فلسطيني سُردوا بفعل إقامة إسرائيل وحرب عام 1948.

(129) انظر <https://apnews.com/article/lebanon-palestinian-camp-ein-el-hilweh-clashes-7ea1ab956e65d6c61d0bdce8606f4227>

(130) انظر www.unrwa.org/newsroom/official-statements/ongoing-armed-violence-southern-lebanon-refugee-camp-leaves-11-dead

(131) انظر www.unrwa.org/newsroom/official-statements/four-killed-and-more-60-injured-amid-heavy-violence-ein-el-hilweh

(132) انظر www.unrwa.org/resources/emergency-appeals/updated-unrwa-flash-appeal-emergency-and-early-recovery-response-support

(133) انظر www.unrwa.org/newsroom/official-statements/unrwa-responds-palestine-refugees%E2%80%99-needs-gaza-strip-conflict-intensifies

(134) انظر www.unrwa.org/sites/default/files/content/resources/unrwa_jenin_flashappeal_eng_final.pdf

والرقمنة وغيرها من أوجه تحديث النفقات، ما يؤدي إلى تآكل جودة الخدمات⁽¹³⁵⁾. وحثت المجموعة "مزيجا من المانحين التقليديين والمانحين الجدد" على تقديم التزامات تمويل متعددة السنوات، مشيرة إلى أن "إصلاح الخلل بعد انهيار الأونروا سيكون أكثر تكلفة بكثير من سد الفجوة المالية".

41 - وفي 29 آب/أغسطس 2023، وجّه 63 عضوا في كونغرس الولايات المتحدة رسالة إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، يطلبون فيها الإفراج عن 75 مليون دولار من تمويل الكونغرس الذي تم تخصيصه سابقا لإيصال المساعدات الغذائية من قبل الأونروا في غزة والضفة الغربية، وأشاروا إلى أن مساعدة الولايات المتحدة للاجئين الفلسطينيين كانت "انعكاسا للقيم الأمريكية، وكذلك خدمةً للمصالح الدبلوماسية والأمنية للولايات المتحدة"⁽¹³⁶⁾. وقد أفرج عن هذه الأموال في 30 أيلول/سبتمبر. وأعلنت الولايات المتحدة أيضا أنها ستقدم "أكثر من 73 مليون دولار كتمويل إضافي دعما لخدمات الأونروا الأساسية والطارئة"⁽¹³⁷⁾ في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في 21 أيلول/سبتمبر. ومع أن اللجنة الخاصة ترحب باستئناف تمويل الولايات المتحدة للأونروا، الذي عاد إلى نحو 350 مليون دولار سنويا بعد تجميده من عام 2018 إلى عام 2021، فإن تمويل الولايات المتحدة الحالي للأونروا يعادل 7 إلى 9 في المائة من المساعدات العسكرية الأجنبية التي تقدمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل كل عام، المحددة بمبلغ 3,8 مليارات دولار سنويا والتي غالبا ما تُستكمل بمليار دولار إضافي لتجديد موارد نظام "القبة الحديدية" الإسرائيلي⁽¹³⁸⁾. ولا يترتب على هذه المساعدة العسكرية الأجنبية للولايات المتحدة أي تأثير ملموس في السياسات والممارسات الإسرائيلية، كما ظهر مرارا طوال عام 2023 وعلى نحو ما اعترف به سفيرا الولايات المتحدة السابقان لدى إسرائيل دانييل كورتزر ومارتن إنديك⁽¹³⁹⁾. وتحت اللجنة الخاصة الولايات المتحدة على أن تحول جزءا كبيرا من مخصصاتها السنوية للجيش الإسرائيلي كي تمول بها عوض ذلك الميزانية البرنامجية للأونروا، موظفةً بذلك استثمارا حقيقيا في حقوق الإنسان للفلسطينيين.

سادسا - حالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل

42 - أثارت أعمال التحريض الإسرائيلية في الحرم الشريف بالقدس خلال شهر رمضان من عام 2023 ردود فعل عنيفة من جميع الأراضي المحتلة، بما فيها الجولان السوري. وبعدها أثارت لقطات فيديو للشرطة الإسرائيلية وهي تضرب المصلين داخل المسجد الأقصى في الساعات الأولى من يوم 5 نيسان/أبريل 2023 الغضب في جميع أنحاء المنطقة، أطلقت جماعات فلسطينية صواريخ على إسرائيل من غزة وجنوب لبنان والجمهورية العربية السورية⁽¹⁴⁰⁾. وفي 8 و 9 نيسان/أبريل 2023، أفيد بأن جماعة فيلق القدس الفلسطينية

(135) انظر www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/242-unwas-reckoning-preserving-un-agency-serving-palestinian-refugees.

(136) انظر <https://fmep.org/wp/wp-content/uploads/CarsonSanders-UN-Relief-and-Works-Agency-Funding-PDF-Final.pdf>.

(137) انظر <https://usun.usmission.gov/remarks-by-ambassador-linda-thomas-greenfield-at-a-ministerial-level-meeting-on-unrwa/>.

(138) انظر www.reuters.com/world/us/military-aid-israel-removed-us-bill-fund-government-2021-09-21/.

(139) انظر www.nytimes.com/2023/07/22/opinion/israel-military-aid.html.

(140) انظر <https://news.un.org/en/story/2023/04/1135382>.

التي تتخذ دمشق مقراً لها⁽¹⁴¹⁾ أطلقت ستة صواريخ على الجولان الذي تحتله إسرائيل. وردا على ذلك، قصفت إسرائيل دمشق وأطلقت قذائف دبابات ومدفعية على جنوب الجمهورية العربية السورية، ما أدى إلى إبطاء حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والمدنيين المحليين في الجولان السوري المحتل بوابل من الشظايا. وقد تعرّض المدنيون الذين يعيشون في الجولان أو بالقرب منه للخطر بشكل منتظم بسبب عمليات الاستهداف الإسرائيلية طوال عام 2023، وكان آخرها في 21 أيلول/سبتمبر 2023، عندما أُفيد عن سقوط قتيلين مستقلان دراجة نارية استهدفتها غارة إسرائيلية بالقرب من بلدة بيت جن السورية⁽¹⁴²⁾.

43 - وبالنسبة إلى السوريين الذين يعيشون في الجولان المحتل، فإن الصراع الدائر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية يقيد بشدة حريتهم في التنقل، ما لم يقبلوا الجنسية الإسرائيلية. والعديد من سكان الجولان هم من العرب الدروز الذين، على عكس المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، يمكن تجنيدهم للخدمة في جيش الدفاع الإسرائيلي. وقد جرت قوننة هذه البيئة القسرية في التشريع الإسرائيلي في كانون الأول/ديسمبر 1981، عندما أقرت الكنيست "قانون مرتفعات الجولان"، الذي يزعم أنه ضم مرتفعات الجولان. وفي ذلك الوقت، أفادت وسائل الإعلام الدولية أن هناك نحو 12 500 من العرب الدروز الذين يعيشون في مرتفعات الجولان و 6 000 مستوطن إسرائيلي، وأن الضم "كان ينظر إليه، جزئياً، على أنه محاولة حكومية لتهدئة المستوطنين المسلحين في سيناء، الذين تعهدوا بالمقاومة المادية عند إعادة إسرائيل الشريط الأخير من شبه الجزيرة الصحراوية إلى مصر [وهو ما فعلته في نيسان/أبريل 1982]، كما هو مطلوب بموجب معاهدة السلام [مع مصر]"⁽¹⁴³⁾. وفي عام 1981، كان وزير المالية بتسلئيل سموتريتش راضياً يعيش في مستوطنة هسبين الدينية، بين 6 000 مستوطن. وبحلول عام 2023، ارتفع عدد المستوطنين في الجولان المحتل إلى 29 000، متجاوزاً عدد السكان المحليين البالغ نحو 28 000⁽¹⁴⁴⁾.

44 - وتكرر اللجنة الخاصة بالإعراب عن قلقها لأن المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الجولان السوري المحتل البالغ عددها 34 مستوطنة، إضافة إلى الأنشطة التجارية الإسرائيلية مثل مشروع العنفات الريحية، قد حددت من إمكانية حصول السكان السوريين على الموارد الطبيعية والزراعية، في انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية الخاصة بهم. وفي حزيران/يونيه 2023، فرقت الشرطة الإسرائيلية الاحتجاجات العنيفة ضد توسيع إسرائيل لمشروع العنفات الريحية في الجولان بإطلاق الغاز المسيل للدموع واستخدام خرطوم المياه⁽¹⁴⁵⁾. وأفيد بأن أربعة متظاهرين أصيبوا بجروح خطيرة، أحدهم جراء إطلاق النار⁽¹⁴⁶⁾. وفي المجموع، أصيب 12 شرطياً إسرائيلياً بجروح طفيفة. وأفيد بأن رئيس البلدية حذر من مزيد من العنف وأعرب عن غضب

(141) انظر www.reuters.com/world/middle-east/israel-says-missile-alert-sounded-golan-heights-2023-04-08/#:~:text=State%20media%20in%20Syria%20reported,overnight%20towards%20the%20Golan%20Heights.

(142) انظر www.reuters.com/world/middle-east/israel-says-its-tanks-hit-two-structures-used-by-syrian-army-golan-area-2023-09-21/.

(143) انظر www.nytimes.com/1981/12/15/world/the-golan-heights-annexed-by-israel-in-an-abrupt-move.html.

(144) انظر A/78/554.

(145) انظر www.reuters.com/world/middle-east/druze-opposing-golan-wind-farm-scuffle-with-israeli-police-2023-06-21/.

(146) انظر <https://apnews.com/article/israel-druze-golan-syria-1630cc39ebe1839d4dd1c05d92fd44d9>.

المجتمع المحلي "من سياسات إسرائيل وقوانين التخطيط التي تطبقها"⁽¹⁴⁷⁾. وقال وزير المالية الإسرائيلي السيد سموتريتش إنه يدعم الشرطة في "إنفاذ القانون والنظام والحكم في مرتفعات الجولان". وفي الجولان، كما هو الحال في فلسطين، لا يزال الاحتلال والاستيطان العسكريان المستمران من جانب إسرائيل يحولان دون إعمال حقوق الإنسان الأساسية.

سابعاً - التوصيات

45 - يوصى بأن تقوم الجمعية العامة ودولها الأعضاء بما يلي:

(أ) حث مجلس الأمن على تجديد ولاية وجود المراقبين الدوليين في الخليل، وفقاً لقرار المجلس 904 (1994)؛

(ب) حث المحكمة الجنائية الدولية على إحراز تقدم في تحقيقها في الوضع في فلسطين، مع ملاحظة أنه منذ أن أعلنت المحكمة مباشرتها تحقيقاً في آذار/مارس 2021، يُزعم أن إسرائيل ارتكبت مزيداً من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في غزة والضفة الغربية المحتلة؛

(ج) ضمان كف إسرائيل فوراً عن ممارسة هدم المنازل، وفقاً لولاية إنهاء الاستعمار للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، مع ملاحظة أن الإمبراطورية البريطانية كانت ألغت هذا الحكم الجزائري قبل 75 سنة.

46 - وتكرر اللجنة الخاصة تأكيد توصياتها للجمعية العامة ودولها الأعضاء الواردة في تقاريرها السابقة، وتحديدًا بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) حث مجلس الأمن على النظر في فرض عقوبات على إسرائيل إذا ما استمرت في عدم إيلاء أي اهتمام لالتزاماتها القانونية الدولية؛

(ب) حث الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة على اتخاذ تدابير محددة في ما يتعلق بالتزامها بضمان احترام إسرائيل للاتفاقية؛ عقد اجتماع عاجل للأطراف المتعاقدة السامية تحقيقاً لهذا الغرض؛

(ج) حث إسرائيل على إنهاء احتلالها، وفقاً لقرار مجلس الأمن 242 (1967) وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة؛

(د) حث إسرائيل على إنهاء حصارها لغزة؛

(هـ) حث إسرائيل على وقف كل النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل؛

(و) كفالة قيام الدول الأعضاء بإعادة النظر في السياسات والتشريعات والأنظمة وتدابير الإنفاذ الوطنية المتعلقة بالنشاط التجاري من أجل كفالة فعاليتها في منع ومواجهة الخطر المتزايد لوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة؛ ووفقاً للفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2334 (2016)،

(147) انظر www.timesofisrael.com/4-druze-seriously-injured-12-cops-hurt-in-massive-riots-against-golan-wind-farm/

يجب على جميع الدول أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967؛

(ز) ضمان احترام الشركات حقوق الإنسان وتوقفها عن تمويل أو إبرام معاملات تجارية مع المنظمات والهيئات المشاركة في أنشطة الاستيطان أو في استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي الجولان السوري المحتل؛

(ح) ضمان توقف الدول الأعضاء عن تقديم حوافز ضريبية وغيرها من الامتيازات للمنظمات الاستيطانية؛

(ط) الوفاء بالتزاماتها القانونية الواردة في الفتاوى ذات الصلة الصادرة عن محكمة العدل الدولية؛

(ي) دعم الأونروا بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به على نحو يضمن تقديم الخدمات إلى ملايين اللاجئين الفلسطينيين من دون انقطاع، وصون حقوق وكرامة وآمال اللاجئين الفلسطينيين، ولا سيما النساء والأطفال.

47 - أن تقوم الحكومة الإسرائيلية بما يلي:

(أ) العودة عن قرارها الصادر في كانون الثاني/يناير 2019 الداعي إلى إنهاء ولاية وجود المراقبين الدوليين في الخليل؛

(ب) التحقيق في جميع الحوادث التي تنطوي على استخدام القوة الذي يؤدي إلى الوفاة أو الإصابة، ولا سيما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها القوات الإسرائيلية، ومحاسبة الجناة؛

(ج) الكف فوراً عن ممارسة هدم المنازل.

48 - وتكرر اللجنة الخاصة التوصيات التالية لإسرائيل الواردة في تقاريرها السابقة:

(أ) إنهاء الاحتلال، وفقاً لقرار مجلس الأمن 242 (1967) وكل القرارات ذات الصلة؛

(ب) إنهاء حصار غزة؛

(ج) ضمان المحاسبة على انتهاكات القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(د) إنهاء وعكس جميع سياسات وممارسات إخلاء المنازل والهدم والمستوطنات في الأراضي المحتلة؛

(هـ) التحقيق في جميع حالات عنف المستوطنين ومحكمة مرتكبيها؛

(و) إعادة حرية التنقل لسكان الأراضي المحتلة؛

(ز) إنهاء الاعتقال الجماعي للفلسطينيين؛

(ح) التعاون مع الأمم المتحدة.